ورقة عمل بعنوان (نحو تحصيل الموارد المالية للحكومة وفعالية استخدامها في ظروف الحرب).

رغم ما تمر به بلادنا من ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة نتيجة الحرب الدائرة فيها منذُ ما يقارب تسع سنوات الا ان مصلحة الجمارك تبذل جهوداً حثيثة مستخدمة كافة السبل الممكنة في تنفيذ مهامها ووظائفها الجمركية.

حيث استطاعت المصلحة تجاوز مختلف الصعوبات والتحديات وتمكنت خلال فترات زمنية متعاقبة ان تخطو خطوات ناجحة على الميدان ما يعكس ادارك قيادة المصلحة لتوجهات القيادة السياسية في تكديس الجهود لخدمة المواطنين والتخفيف من معاناتهم.

- **رؤية مصلحة الجمارك**: الريادة في تقديم خدمات جمركية متميزة تواكب المستويات المطلوبة عالمياً.
- **رسالة مصلحة الجمارك**: حماية الوطن ودعم الاقتصاد بالإيرادات الجمركية الواجبة وتنمية القدرات.

وتعد مصلحة الجمارك من اهم المصالح الإيرادية حيث تقوم بعملية تحصيل الموارد المالية على السلع المستوردة من خارج الجمهورية من رسوم جمركية وضرائب وعوائد أخرى وتوريدها الى حساب الايراد العام في خزينة البنك المركزي وفقاً لأرقام الحسابات المحددة بذلك.

وقد حدد قانون الجمارك رقم 14 لعام 1990م والمعدل بالقانون رقم (12) لعام 2010م وكذا قانون التعرفة الجمركية رقم (41) لعام 2005 كافة الإجراءات الجمركية لمهام ونشاط الجمارك.

لذا ووفقاً لتقارير الايرادات حيث بلغت الرسوم الجمركية والضرائب والعوائد الأخرى المحصلة منذ عام 2019م حتى مايو 2023م وفقاً للجدول التالي:

اسم الحساب	2019م	2020م	2021م	2022م	يناير- مايو 2023م	الإجمالي
الرسوم الجمركية	97,121,840,623	115,277,072,805	196,731,633,725	237,881,080,619	87,190,303,392	734,201,931,164
رسوم الضرائب	136,727,298,147	147,123,839,028	318,294,858,312	391,770,731,275	158,653,519,962	1,152,570,246,724
العوائد الأخرى	16,254,072,944	23,863,787,448	56,217,290,558	73,030,736,060	20,135,303,318	189,501,190,329
الإجمالي	250,103,211,714	286,264,699,281	571,243,782,595	702,682,547,954	265,979,126,672	2,076,273,368,217

ويلاحظ من خلال الجدول السابق للإيرادات ان نسبة الزيادة ترتفع من عام لأخر لعدة عوامل ساعدت في زيادة الإيرادات منها:

1- العمل على تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية ودولة رئيس الوزراء ووزير المالية وتعليمات رئيس المصلحة لمتابعة وتقيم مستوى التنفيذ من الدو ائر بخصوص التوريد مركزياً للبنك المركزي.

2- تحصيل كافة الايرادات الجمركية والضريبية على جميع واردات المشتقات النفطية من جميع المنافذ مع ضمان توريد الإيرادات المحصلة الى البنك المركزي.

3- تنفيذ القرارات المتعلقة بتعديل سعر الصرف الجمركي من 250 ريال لدولار الى 500 ومن 500 الى 750 ريال لدولار.

4- تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المتعلق بزيادة اوعية بعض الصناديق.

5- اتخاذ التدابير اللازمة لتحصيل الأرصدة المتأخرة والارصدة المدورة من جميع القطاعات والجهات.

تواجه مصلحة الجمارك العديد من المشاكل والصعوبات ولها اثار سلبية بالغة الضرر على الاقتصاد والمجتمع وهي كالاتي:

تأثير الحرب على الموارد المالية (مصلحة الجمارك):

- مصلحة الجمارك كأحدى المصالح الإيرادية تأثرت في ظل الحرب فيما يخص الموارد المالية حيث ظلت تعاني من تدخلات السلطة المحلية في محافظتي (حضرموت /المهرة) من عدم توريد تلك الإيرادات المحصلة للفترة من 2016م وحتى عام 2020م حيث قامت بفتح حسابات خاصة بالسلطة المحلية وتوريد جميع الإيرادات المحصلة من الدو ائر الجمركية الى تلك الحسابات طرف فروع البنك المركزي في محافظاتها إضافة الى جباية مبالغ أخرى وفرضها على السلع المستوردة لأنشطة أخرى مثل (صندوق الكهرباء/ صندوق التعليم/ صندوق الغرف التجارية / تنمية المحافظة...) وغيرها من تلك الصناديق دون مسوغ قانوني الا انه ومنذ عام 2020م وبموجب القرار الرئاسي تم توريد كل الإيرادات الى حساب الايراد العام للبنك المركزي ومنح نسبة 20% كميز انية تشغيلية للسلطات المحلية للمحافظات الا انه لازالت تلك الصناديق و ايرادات الضر ائب التي تخص محافظة المهرة يتم الجباية لها لحساب السلطة المحلية حتى يومنا هذا.

وعلماً يتم استقطاع نسبة 20% بشكل مباشر من جميع الإيرادات الجمركية والضريبة ماعدا الصناديق التي تخص الدو ائر لمحافظة حضرموت وتوريدها لحساب السلطة المحلية بدءً من تاريخ 2023/5/8م حتى يومنا هذا.

- تهريب العديد من القاطرات المحملة بالبضائع من الباب للباب من بو ابات منفذ شحن دون اتخاذ أي إجراءات جمركية بحقها بناء على توجيهات المحافظ للجهات الأمنية في المنفذ.
- قائمة الممنوعات التي أتت من التحالف عبر السلطة المحلية وتم ابلاغ رئاسة المصلحة بذلك و اثارها السلبي على الإيرادات.
- قيام السلطة المحلية لمحافظة المهرة بالتوجيه بصرف تصاريح التخليص دون مو افقة مصلحة الجمارك ودون مراعاة الشروط الضرورية التي يجب ان تتوفر في المخلص.
- قيام السلطة المحلية لمحافظة المهرة بالتوجيه بالأفراج عن البيانات بتعهدات ولسنوات سابقة وتراكمها مع مضي كل عام.
- وجود كم من الكرفانات داخل مساحة جمرك شحن بتوجيهات السلطة المحلية والتي سببت كثير من المصاعب.
- قيام محافظي حضرموت والمهرة بالتوجيه بإدخال السيارات الأوروبية المخالفة للقانون مما يترتب على ذلك من اضرار امنية ومجتمعية و اقتصادية (ميناء شحر- ميناء نشطون).

- قيام السلطة المحلية لمحافظة المهرة السماح بإدخال سلعة السجائر دون ان تحمل طابع البندرول عبر ميناء(نشطون).
- تدخل وكيل محافظة حضرموت للصحراء والوادي بالأفراج عن ضبطيات للسجائر من قبل النقاط (بدون طابع بندرول).

تأثير الحرب وانقسام المصلحة:

- للحرب اثر كبير في انقسام المصلحة حيث بدء تأسيس المصلحة في اطار حكومة الشرعية منذ منتصف عام 2016م بطاقم اداري لا يتجاوز أصابع اليد بالإضافة الى رئيس مصلحة الجمارك ومنها أصبحت الإدارة الجمركية تدير العمل في اطار المناطق المحررة وترتيب الوضع الإداري والفني في مصلحة الجمارك من خلال استقطاب العناصر المجربة والكفؤة والقادرة على استمرارية العمل الجمركي والفني وكذا الاشراف ومتابعة اعمال الدوائر اليومية والحصول على المعلومية اليومية للإيرادات المحصلة ومع استمرارية ترتيب وضع المصلحة تم تفعيل إدارات (القيمة / المراجعة/ الشؤون المالية/ الإعفاءات) في المرحلة الأولى وكذلك سكرتارية رئيس مصلحة الجمارك وخلال عام 2019م تم تفعيل الإدارات (الموارد البشرية / النظام الالي / الاشعة/ الرقابة والتفتيش/ الشؤون القانونية/ التأمين الصحي/ والعلاقات والتعاون الدولي / الإحصاء).
- تحول معظم الاستيراد للمشتقات النفطية (اهم السلع من حيث الايراد) الى ميناء الحديدة.
- تحويل البواخر الخاصة بالحديد والاخشاب والاسمنت والزيوت النباتية وبعض الحاويات الى ميناء الحديدة.

المقترحات التي تراها الجمارك لتحسين الأداء وتبسيط الإجراءات وتنمية الإيرادات

1- العمل على إيقاف نزوح بواخر المشتقات النفطية الى ميناء الحديدة الو اقعة تحت سيطرة المليشيات الحوثية وتحويلها الى الموانئ الو اقعة تحت سلطة الشرعية.

2- إيقاف التهريب من البو ابة العسكرية في منفذ شحن.

3- التوجيه للسلطة المحلية في محافظة المهرة بالتوريد الإيرادات الضريبية والصناديق الى الحسابات المركزية في البنك المركزي.

4- وقف تدخلات الجهات الخارجية الغير قانونية في اعمال الجمارك سواء كانت سلطات محلية او امنية.

5-العمل على تفعيل جمرك ميناء الشحر وإصدار قرارات وزارية باعتماد الجمرك.

6-تفعيل عمل اللجنة العليا لمكافحة التهريب والإدارة العامة للضابطة الجمركية في رئاسة المصلحة وادارات مكافحة التهريب في الجمارك الرقابية.

7-السماح باستيراد جميع السلع المسموح استيرادها ومنها التي منع استيرادها من قبل التحالف.

خطط المصلحة مستقبلاً:

1- توحيد تطبيق الإجراءات والأنظمة الآلية الجمركية في جميع المنافذ والدوائر (النظام الالي – نظام الضمانات – نظام الإفراجات – البو ابات) والتي لا زالت تعمل بالنظام اليدوي.

2- العمل مع الجهات الحكومية المعنية على البدء بتطبيق النافذة الواحدة لإجراءات الإفراج عن البضائع لما لذلك من تسهيل في قيمة تكلفة البضاعة المستوردة وعكسها على سعر البيع للمستهلك وتقليص فترة وزمن انجاز تخليص البضائع وبالتالي زيادة حجم البضائع وزيادة الإيرادات.

3- القيام بمشاريع تحديث وصيانة البنى التحتية.

4- توفير موازين للمنافذ الجمركية للحد من التلاعب في الأوزان والكميات.

5- توفير أجهزة الاشعة الخاصة بالفحص الآلي للمنافذ التي لا يوجد بها.

6- فرض وتحصيل رسوم على التجارة الالكترونية:

تسببت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتقدم أساليب وطرق الترويج للمنتجات والخدمات. حيث تسعى الدول المتقدمة اقتصادياً إلى تحريرها وإزالة الحدود والقيود الجمركية لتعزيز التجارة الخارجية التي تمكن المستهلك أينما كان من الطلب الفوري للسلع والخدمات. وفي المقابل، استغلت بعض الدول الأخرى عوائد الاقتصاد الجديد وقامت بتهيئة اقتصاداتها ومؤسساتها للاستفادة القصوى منه. كما وضعت أنظمة تسعى إلى زيادة الحصيلة الجمركية لواردتها، تجسدت في شكل رسوم جمركية.

وتعتبر الإيرادات الجمركية والضريبية من أهم الموارد المالية للدولة وبما أن التجارة الإلكترونية أصبحت سائدة على التجارة التقليدية حيث يلاحظ في السنوات الأخيرة تفضيل نسبة كبيرة من المواطنين للشراء عبر الأنترنت من مواقع عالمية مثل (موقع أمازون وموقع علي بابا وموقع شي إن) نظراً لانخفاض الاسعار وارتفاع الجودة مقارنةً بالسوق المحلي، فاقتران التجارة الالكترونية بالنظم الجمركية سيشكل مورداً هاماً من موارد الدولة، يتميز بالزيادة المستمرة.